إصلاحات السياسة التمويلية البنكية الجزائرية من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق

Algerian bank financing policy reforms from socialism to a market economy

د. زواوي فضيلة[1] / جامعة بومرداس (الجزائر)، f.zouaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2021/10/28 تاريخ القبول: 2022/02/18 تاريخ النشر: 2022/06/16

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز المكانة التي يحتلها النظام البنكي الجزائري ضمن الهيكل المالي للاقتصاد حيث يحتل مركزا حيويا في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته في تحويل تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني، إلا أن النظام البنكي الجزائري شهد وضعية تدهور اقتصادي بشكل عام، قبل مباشرة عملية الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

وللإجابة على إشكالية الدراسة استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة حول واقع السياسة التمويلية البنكية الجزائرية فتوصلنا إلى أن المنظومة البنكية الجزائرية كانت تتميز بسيطرة الجهاز البنكي العمومي على جميع النشاطات المالية، كما أن السياسات النقدية المتبعة يطغى عليها طابع الكبح المالي مما أدى إلى عدم كفاءة حشد الموارد و سوء تخصيصها، كما أن الجهاز البنكي كان يشكو من إختلالات هيكلية ناجمة عن عدم وجود المنافسة في مختلف أوجه النشاط المصرفي، ضعف التسيير وإضفاء الطابع الإداري عليه نتيجة الضغوطات الإدارية الفوقية بسبب هيمنة القطاع العام على هيكل الملكية. ولهذه الأسباب وغيرها شهد هذا الأخير أولى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية كخطوة أساسية للإصلاح المالي، وهذا باعتماد قانون رقم 90 . 10 الصادر في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

الكلمات المفتاحية: نظام بنكي جزائري، سياسة تمويلية، إصلاح اقتصادي ومالي.

تصنيف JEL: P11,G32,G21

Abstract:

The Algerian banking system, within the financial structure of the economy, has an important role in mobilizing resources and financing development through its competency to flow treasury among the national economy. However, the Algerian banking system experienced a general economic degradation situation before the process of comprehensive economic reforms began. The banking system of the government on all financial required , and the capital policies followed dominated by the nature of financial government, which led to the inefficiency of resource mobilization and misappropriation, and the banking system was complaining of structural unfairness resulting from the lack of competition at different levels Banking and financial activity, in addition to this irrational retail banking activities draw out the efficiency of investment portfolios, weak governance and give administrative nature as a result of administrative pressures metadata because of the rule of the public sector on the ownership structure. For these and other reasons, the latter witnessed the first reform measures undertaken by the Algerian state as an basic step for economic and financial reform. This was executed by the adoption of Law No. 90 of 14 April 1990.

***Keywords**: Algerian banking system, financing policy, economic and financial reform.*

***Jel Classification Codes:** G21, G32, P11*

[1] المؤلف المرسل: زواوي فضيلة، الإيميل: f.zouaoui@univ-boumerdes.dz

I- المقدمة:

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في النظام المالي، فهي تمكن اقتصاد أي بلد من أداء وظائفه المختلفة لاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها أسواق النقد والمال العالمية ولم يصبح الدور الذي تمارسه البنوك مقتصرا على دور الوساطة بل تعداه إلى المصارف الشاملة مما تطلب من الصناعة البنكية الدولية عامة والجزائرية خاصة أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات العالمية. وشهد التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية تطورات هامة، حيث بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النموذج المخطط القائم على التخطيط المركزي عامة والتخطيط المالي خاصة، لذلك بادرت السلطات إلى وضع جهاز مصرفي وطني يتلاءم مع متطلبات ونموذج التنمية من خلال مركزية قرار التمويل الذي انجر عنه عدة مساوئ، ومع دخول الجزائر مرحلة الإصلاحات، تعزز إصلاح القطاع البنكي بصفته الركيزة الأساسية للاقتصاد بصدور قانون النقد والقرض، الذي جاء إيذانا بالانتقال إلى اقتصاد السوق، ليعطي للجهاز البنكي استقلالية في القرار وحرية وفي تقديم القروض وتصحيح العلاقة بين البنك والمؤسسة الاقتصادية.

I.1. أهمية الدراسة:

يثير موضوع تغير السياسة التمويلية البنكية الجزائرية في ضل الإصلاحات المالية التي جاءت في ضل قانون النقد والقرض، من المواضيع الهامة وهذا لأهمية الدور الذي يلعبه النظام البنكي كممول أساسي للاقتصاد الوطني، وبعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي وإعادة النظر في التوجه الاقتصادي، كان لزاما أن تساير هذه الإصلاحات المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية، إصلاحات مماثلة على مستوى الجهاز البنكي بما تتطلبه المرحلة الاقتصادية الجديدة.

I. 2 - إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول واقع السياسة التمويلية البنكية الجزائرية في ضل الإصلاحات الكبرى التي مست المنظومة البنكية بالتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الإصلاحات التي طرأت على السياسة التمويلية البنكية الجزائرية في ظل الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وما مدى نجاعة هذه الاخيرة ،وماهي سبل تفعيلها ؟

I .3 - فرضيات الدراسة: تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية التالية:

- تميزت السياسة التمويلية في ضل الاشتراكية بتعارض بين الجهاز البنكي الذي يبحث عن المردودية المالية، واحتياجات تمويل المؤسسات العمومية التي تتميز بدرجة كبيرة من الخطورة، مما أدى إلى وجود اختلالات في التمويل؛
- الإصلاحات البنكية المجسدة في قانون النقد والقرض، اتسمت بالطابع التشريعي إذ لم تكن له انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية ولم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك من اجل تنويع الخدمات البنكية.

I .4 - هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في إبراز أهم مراحل السياسة التمويلية البنكية للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاشتراكية بالإضافة إلى ذكر أهم مميزات هذه الأخيرة في ضل ما جاء

به قانون النقد والقرض والمتعلقة بجعل سياسة القروض البنكية أكثر نجاعة، بالإضافة إلى ذكر أهم العراقيل التي تواجه المنظومة البنكية، والحلول الكفيلة لتحقيق فعاليتها .

I .5 – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، من خلال تطرقها إلى مميزات السياسة التمويلية في ضل الاشتراكية ثم الانتقال إلى مميزاتها في ضل التحرير المالي، بالإضافة إلى دراسة تحليلية لهيكلة القروض المقدمة من طرف البنوك العاملة في الجزائر سواء عامة أو خاصة في الجزائر.

I .6 – محاور الدراسة: جاءت محاور الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: السياسة التمويلية البنكية في ضل الاقتصاد المخطط ؛

المحور الثاني: التمويل البنكي في ظل التحرير المالي ؛

المحور الثالث : معوقات عدم نجاعة السياسة التمويلية البنكية في الجزائر وإجراءات تفعيلها ؛

I. السياسة التمويلية البنكية في ضل الاقتصاد المخطط (1962م-1990م):

ميز نظام التمويل في هذه المرحلة ثلاث فترات فترة ما قبل 1971م وفترة الإصلاح البنكي ما بعد 1971م-1986م وفترة 1986م-1988م، حيث تم إرساء قواعد الاشتراكية في تطبيق التخطيط المالي .

II- 1- الفترة الأولى 1962 م-1970م:

ويمكن أن نقول أنها مرحلة إقامة جهاز بنكي جزائري، حيث بعد الاستقلال ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري، نظاما بنكيا يتجاوز20بنكا،**(M.E.Benissad, 1975 ,p16)** ولقد كان من الأهداف الأساسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي، تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي، وتأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة، ويضطلع بتمويل التنمية، ومن الأسباب التي تكون قد كرست هذه الرؤية ودعمت هذا التوجه، هو رفض البنوك الأجنبية القيام بتمويل عمليات التراكم (الاستثمار) التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، واقتصارها إلى حد كبير على تفضيل تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءة مالية جيدة.. **(لطرش، 2004،صفحة 179)**

ولبسط السيادة على الجهاز البنكي أنشئ البنك المركزي الجزائري بالمصادقة على قانونه في 1962/12/13م ليحل محل بنك الجزائر ابتداء من 1963/01/01م، وتواصلت عملية إقامة جهاز مصرفي جزائري بتكوين دائرتين، الأولى ادخارية استثمارية تتكون من الصندوق الجزائري للتنمية الذي تأسس في 1963/05/07م، ليتولى تحت وصاية وزارة المالية تمويل الاستثمارات المبرمجة في المخططات التنموية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP) الذي تأسس بدوره في أوت 1964م، ليعمل على جمع مدخرات الأفراد وتمويل كل مشاريع السكن، وكذلك الشركة الجزائرية للتامين (SAA)، أما الدائرة الثانية المالية تتكون من ثلاث بنوك تجارية، (Abdelkrim., 2003.p127) بنوك تجارية بعد دمج وتأميم مجموعة من البنوك الفرنسية وهي البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/06/13م، ومهامه تنفيذ الخطط التنموية للدولة بتمويل القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري ،وتقديم الائتمان القصير والمتوسط ،ثم القرض الشعبي الجزائري (CPA) الذي تأسس في 1967/05/14 ليقوم بتمويل القطاع العمومي في مجال السياحة والبناء ،الأشغال العمومية الري ،الصيد البحري، والقطاع الخاص في مجال الصناعات التقليدية والمهن الحرة بمنح الائتمان القصير الأجل والمتوسط والطويل الأجل، ثم البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1967/10/01م لتمويل التجارة الخارجية،

وفي هذه المرحلة كان على المؤسسات أن تضمن تمويل استثماراتها عن طريق البنك المركزي وكذا المصارف التجارية، لكن سرعان ما تبين أن الصندوق الجزائري للتنمية جهاز ممركز لاستثمارات المؤسسة حتى ولو

تضمن التمويل الأولي، حيث واجهت هذه الأخيرة مشكلة عدم قدرتها في الحصول على قروض من البنوك التجارية، وهذا الرفض يعود إلى تخوف البنوك من المخاطر، ولكن لوحظ أن الصندوق الجزائري للتنمية يعتبر وسيط بين خزينة الدولة والمؤسسات العمومية، إذ ساهمت في إنشاء المؤسسات الجزائرية الأولى، وفي القيام ببعض عمليات الخزينة العمومية التي تتعلق بتسيير ميزانية التجهيز إلى غاية 1966م. **(جهيدة، 2004-2005، صفحة 38)**

ونظرا للعجز الكبير الذي كان يسود المؤسسات العمومية التي كانت تعاني اختلالا في بنيتها منذ بداية نشاطها، فان مواصلة عملية تمويل هذه الأخيرة تطلبت من البنوك التجارية اللجوء المتزايد إلى سلفات البنك المركزي، والاستدانة الخارجية للحصول على الموارد الناقصة، فيتم توفير السيولة عنة طريق الإصدار النقدي بدون مقابل، ودون مراقبة القروض الموزعة، سواء على مستوى الخزينة أو من طرف مديرية التخطيط، اللذين تجاوزتهما ضخامة هذا العمل، ولا على مستوى البنوك التجارية. **(المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2000،صفحة 16)**

❖ **مميزات نظام التمويل في هذه الفترة**: لقد كان الأمر الذي ميز هذه الفترة، هو البحث عن كيفية ضمان استمرار تمويل الاقتصاد الوطني أمام قلة الموارد المالية من جهة، وعدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره من جهة أخرى ،لكن أسلوب التمويل المنتهج تميز بتعارض طرق التمويل مع أهداف التنمية ويمكن تلخيص مميزات سياسة التمويل في النقاط التالية :

- غياب القرض البنكي في تمويل المؤسسات وتكفل الخزينة بذلك ؛
- اعتبار التسبيقات التي تمنحها الخزينة للمؤسسات العمومية بمثابة هبات ؛
- عدم إعطاء الأهمية لتكاليف المشروع ولمردودية رؤوس الأموال من طرف الأعوان الاقتصاديين (مؤسسات عمومية ،هيئات قرض)؛
- تعارض الجهاز البنكي الذي يبحث عن المردودية المالية، واحتياجات تمويل المؤسسات العمومية التي تتميز بدرجة كبيرة من الخطورة، مما أدى إلى وجود اختلالات في التمويل؛
- اقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية؛ (منه، 14-2004/12/15)

كل هذا أدى بالسلطات إلى القيام بإصلاحات مالية سنة1971، أعطت رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحددت أيضا طرق تمويل الاستثمارات .

II - 2- الفترة الثانية (1971-1986) :

لقد كانت اغلب الاستثمارات تمول في هذه الفترة عن طريق القروض والتي يمكن تحديدها فيما يلي :**(لطرش، 2004،صفحة 181)**

- ✓ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة سندات قابلة للخصم لدى البنك المركزي؛
- ✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية وتتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية، وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة .
- ✓ التمويل عن طريق القروض الخارجية تكون مكتتبة من طرف الخزينة والبنوك والمؤسسات الاقتصادي، **(مبارك، تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر، 21-2006/11/22)**وبتصريح مسبق من وزارة المالية :

ومن أهم المبادئ العامة لإصلاحات 1971 نجد ما يلي:

- **إجبار البنوك على تمويل المؤسسة الاشتراكية** :حيث أصبح البنك مجبر على تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المتوسطة وطويلة الأجل، إذ تعتبر وسيلة تخطيط في يد الدولة، يتم من خلاله التمويل بقروض قابلة للتسديد مع إلغاء التمويل بقروض نهائية، بسبب وجود مقابل من السلع والخدمات القابلة للبيع والتي يمكن من خلالها تسديد القروض، الهدف من هذا حسب وزير المالية آنذاك هو التمكن من معرفة القدرة المالية والصناعية لكل مؤسسة ومعرفة مستوى مردوديتها .
- **إخضاع المؤسسة الجزائرية لرقابة البنك** :والتي تتمثل حسب قانون المالية لسنة1971 في :
  - ✓ **التوطين البنكي** :وهو تمركز حسابات المؤسسة وعملياتها البنكية لدى بنك واحد فقط .
  - ✓ **إلغاء التمويل الذاتي** : منعت هذه الإصلاحات المؤسسات من اللجوء إلى التمويل الذاتي، وأرغمتها على إيداع كل أموالها في البنك ،حتى تتمكن الدولة من تخطيط مركزي يتحكم في الموارد، وتوزيعها بنفسها على البنوك والقطاعات التي تجدها في حاجة إليها،
  - ✓ **الحصول على تصريح من البنك المركزي** :حيث يجب موافقة البنك المركزي على حصول المؤسسات على القروض الخارجية ،حتى تتمكن من تخفيض التكاليف لهذا النوع من القروض .
  - ✓ **مركزية قرارات الاستثمار**:وتعتبر من صلاحيات جهاز التخطيط.

وبتطبيق مجموع الإجراءات ،أصبحت البنوك مجرد صناديق تمر من خلالها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية دون تدخل البنوك في ذلك .كما أسفرت عملية إعادة الهيكلة تكوين البنك الجزائري للتنمية (BADR) بإعادة هيكلة البنك الجزائري (BNA) دون تكوين بنك التنمية المحلية (BDL) بإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري (CPA).

ويبين الجدول التالي نسبة تمويل الخزينة للاستمارات خلال الفترة1970 ـ 1989.

الجدول رقم 01 : نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خلال البرامج التنموية للفترة بين 1970–1985

الفترة	1970 1973	1974 1977	1978 1981	1982 1985	1985 1987	1987 1989
النسبة %	29.6	32.1	24.69	47.7	63.6	64

المصدر: طورش زينب وحبار محمد أكرم، مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال إلى اقتصاد السوق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة ميلة، العدد السابع ، جوان 2017، ص 704

ويلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن نسبة تمويل الخزينة للاستثمارات خاصة الكبيرة كانت مرتفعة حيث بلغ متوسط الفترات بين سنتي 1982 و 1989 حوالي 55% في ظل تهميش دور البنوك في اتخاذ قرار منح التمويل، فالأخيرة كانت مجبرة على تمويل القطاع العام ومؤسساته حتى وان كانت تلك القروض ميئوس منها ولن تسترد فالخزينة العمومية ستقوم بالتكفل التام في حالة عجز المؤسسات عن السداد إما بتمويل البنوك وتعويضها أو بإعادة تطهير الديون. وتعتبر إصلاحات سنة 1986 بداية الطريق نحو منح بعض الاستقلالية للبنك المركزي وللبنوك بتأدية مهامها في تمويل الاقتصاد وذالك من إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام البنكي بما يتوافق والإصلاحات

التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، فعلى مستوى توزيع القرض وجمع الموارد فإن هذه الوظائف أصبحت تؤدى في ظل الاحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض الذين يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية كما أعطيت للبنوك حق الإطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض. **(نجار،14-15 ديسمبر 2004)**

II- 3- الفترة الثالثة :1986-1990:

وهي مرحلة الإصلاح البنكي واستقلالية البنوك ،ففي هذه الفترة عرف الاقتصاد مرحلة كساد حاد، بفعل ندرة الموارد التمويلية بفعل الهزة النفطية، واتضح ذلك جليا في محافظ المصارف التجارية التي أصبحت تحتوي على ديون المؤسسات العمومية المشكوك في تحصيلها، وقد تكون منعدمة .

ومن خلال كل هذه الأسباب جعل السلطات العليا تعيد النظر في دور البنوك وكيفية أداء مهامه من خلال صدور قانون القرض والبنك في 1986/08/19 لإدخال تغيير على الوظيفة البنكية، وتوحيد الإطار القانوني الذي تسير عليه البنوك العمومية ،لتقوم على مبادئ الربحية ،المردودية، الأمان في منح القروض وإدخال مفهوم الخطر البنكي .**(مصطفى و راضية، 14-2004/12/15، صفحة 83)**

وتدعم قانون القرض و البنك بقانون استقلالية المؤسسات رقم01/88 الصادر في 1988/01/12 والذي أعطى للبنوك استقلالية مالية في إدارة مواردها وفي منح القروض وبالتالي فهي تعمل على تحقيق الربح من خلال القانون رقم 06/88 الصادر في 1988/01/18، لينظم علاقة النظام البنكي بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، وكان يهدف إلى إصلاح المنظومة البنكية وفق التغيرات الجديدة من خلال:**(جيلالي، 2001/2000،صفحة 141)**

- تأكيد دور البنك المركزي في الإشراف على السياسة النقدية، وتطبيق مخطط القرض، وتحقيق استقرار العملة الوطنية ؛
- منح إمكانية البنوك التجارية لتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل في إطار مخطط القرض ؛
- إلغاء التوطين البنكي، وتحديد سقف القروض الموجهة للاقتصاد

والشكل رقم1 يبين حجم التمويل البنكي خلال هذه الفترة (بعد إصلاحات 86 و 88) على مستوى القطاع البنكي.

شكل رقم (01) : حجم التمويل البنكي للاقتصاد خلال الفترة 1986-1989

المصدر: طورش زينب وحبار محمد أكرم، مرجع سبق ذكره ، ص 704

يبين الشكل رقم حجم التمويل البنكي للاقتصاد خلال الفترة مابين 1986 و 1989 بحيث بلغ متوسط حجم القروض في تلك الفترة بحوالي 190 مليار دينار فقط وذالك في ظل الاستقلالية المحدودة التي تمتعت بها والتي سمحت لها بتبني وظيفة الإقراض بحرية مقيدة مقارنة بسنوات السابقة والتي كانت بعيدة كليا عن دائرة القرض .عموما في هذه الفترة قبل(الإصلاحات) يمكن القول أن النظام البنكي كان بعيدا كل البعد عن تمويل الاقتصاد، ولم يكن له أثر كبير بحكم نظام التخطيط الذي كانت الخزينة هي المسؤولة عن التمويل أما البنوك فكانت وسيلة في يد السلطات المالية تستعملها لتوفير السيولة للمؤسسات دون قيام هذه الأخيرة بدراسات تقيم فيها تكلفة القروض الممنوحة.

إلا أن هذا الإصلاح لم يرق لتحقيق الأهداف المسطرة له، وبقيت القروض تنتقل إلى المؤسسات العمومية بقرارات إدارية دون أن تكون للبنوك القدرة على الرفض، مما أدى إلى زيادة الديون المشكوك فيها وأعباء القروض، وعجز البنوك التجارية على تقديم السيولة للمؤسسات العمومية، مما تطلب حلا جذريا وإصلاحا شاملا أتى مع قانون النقد والقرض .

II. السياسة التمويلية البنكية في ظل التحرير المالي :

يعتبر صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 1990/04/14م، بمثابة الوثبة النوعية في تجسيد عملية الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر للانتقال من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ،ويعتبر إصلاح النظام البنكي من أهم مشاريع الإصلاح الجاري مباشرتها في الجزائر ضمن مجموعة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى. **(بريش،2006 ،صفحة 56).**

III . 1. مضمون الإصلاحات البنكية في إطار قانون النقد والقرض

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة، وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق، ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري ، وجعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريع البنكي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لا سيما المتطورة منها ،حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل البنكي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات أو على مستوى التعامل والميكانيزمات، فضلا عن تغير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات البنكية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق. **(قانون رقم 10/90، 1990)**

وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها ما يلي :

1- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى 'بنك الجزائر' واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد.

2- تعديل دور السوق البنكية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية .

3 - تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي، بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات مصرفية جديدة.

4- إبعاد الخزينة عن منح القروض للمؤسسات، وبالتالي تخليها على التسيير المركزي للموارد المالية ،مع وضع حد لعجز الخزينة وتمويل الدين العمومي بتسبيقات من بنك الجزائر، والقيام بدفع كل ديونها السابقة في اجل أقصاه 15 سنة ،ولا يمكن لبنك الجزائر تقديم قروض بأكثر من 10% من الموارد العادية للدولة للسنة السابقة لتمويل الاستثمارات العمومية.

III2. هيكل الجهاز البنكي في ظل التحرير المالي :

وضع قانون النقد والقرض هيكل جديد للجهاز البنكي يعتمد على عمل البنك المركزي في قمة الهرم بصفته المقرض الأخير من جهة ،ومن جهة أخرى مجموعة من البنوك تتولى النشاط البنكي بإعطاء فرصة لإقامة بنوك خاصة أجنبية ،محلية أو مشتركة .وفعلا بدأت طلبات الاعتماد لفتح بنوك خاصة تقدم لمجلس النقد والقرض*المخول له إعطاء تصريح بذلك ،وكان أول بنك تحصل على اعتماده هو بنك البركة في 1990/11/13 برأسمال مشترك جزائري 51% وسعودي 49%.

وكانت الألفية الثالثة زاهرة بعمل البنوك خاصة من حيث العدد، لكن من حيث التمويل يبقى القطاع العمومي يسيطر عليها إلا أن إفلاس بنكين برأسمال وطني هو بنك الخليفة المعتمد في 1998/07/27 والبنك الصناعي والتجاري BCIA الجزائري المعتمد في 1998/09/24 بقرار من مجلس النقد والقرض في 2003، كان بمثابة المعرقل لتطور البنوك الخاصة بفقدانها ثقة الجمهور وكل المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي العودة إلى البنوك العمومية لاكتسابها عنصر الأمان، ومع توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الاستهلاكية، وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية، نهاية سنة 2018، إلى عشرون (20) مصرفا وثمانية (08) مؤسسة مالية معتمدة يقع مقرها الاجتماعي بالعاصمة.وهي كالتالي:

جدول رقم 2: المصارف والمؤسسات المالية النشطة

	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**
المصارف العمومية	6	6	6	6	6
المصارف الخاصة	14	14	14	14	14
المؤسسات المالية	9	9	9	9	8
المؤسسات المالية العمومية	6	6	6	6	6
المؤسسات المالية الخاصة	3	3	3	3	2
المجموع	**29**	**29**	**29**	**29**	**28**

المصدر:بنك الجزائر،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر2018، ديسمبر 2019،ص84

ومن خلال ما سبق يمكننا إعطاء هيكل الجهاز المصرفي كما يلي:

* مجلس النقد والقرض هو هيئة تعمل على تسيير بنك الجزائر ويتكون من المحافظ ونوابه الذين يعينون بمرسوم رئاسي بالإضافة إلى موظفون سامون يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة.

الشكل رقم 2: هيكل الجهاز المصرفي

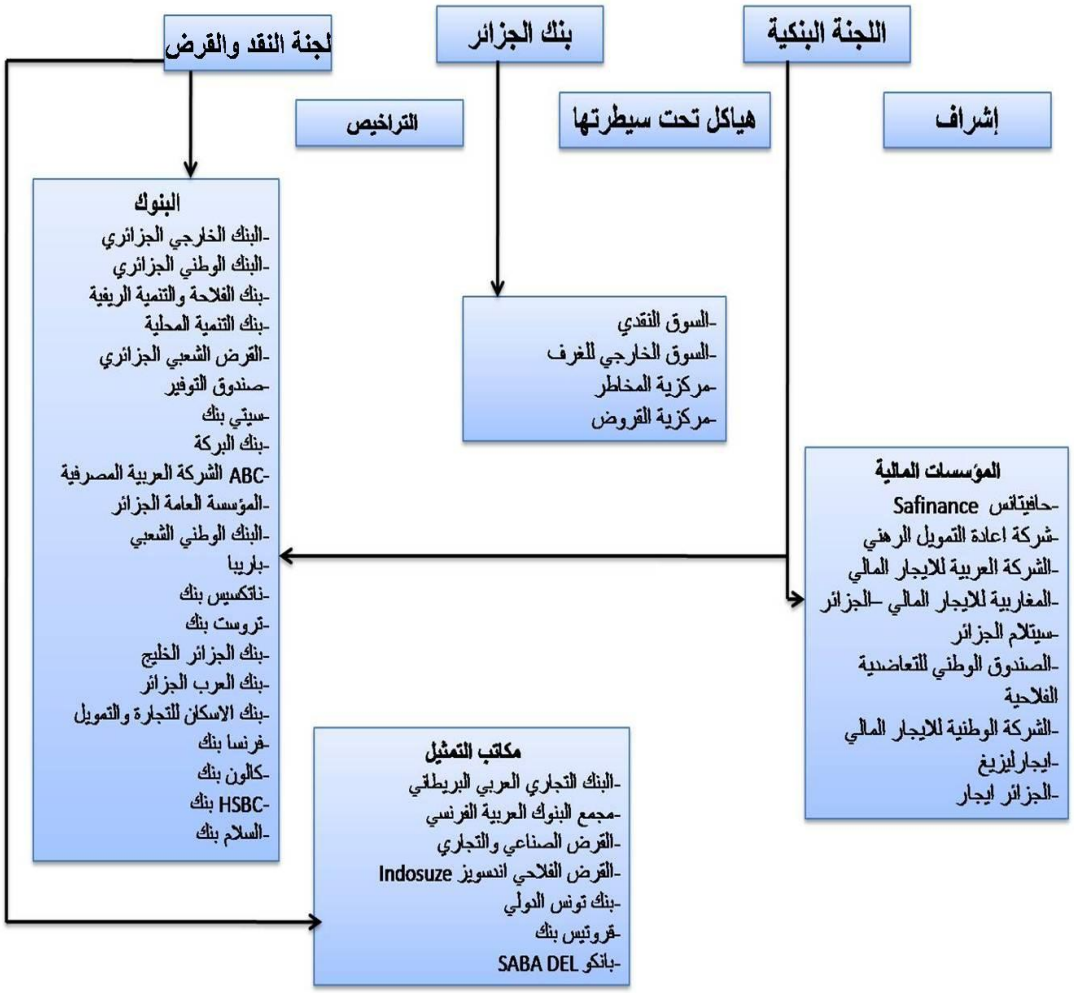

SOURSE : GUIDE des banques et établissements financiers en Algérie 2012 ,op.cit , p32.

III.3. معالم سياسة الإقراض في ظل التحرير المالي الفترة (2014. 2018)

تميزت هذه الفترة بالفرق بين التطبيق البنكي وعمل المؤسسات العمومية الاقتصادية التي كانت تتلقى أحيانا رفض التمويل من طرف الجهاز البنكي ،حيث أن البنوك التجارية كانت تقوم بدراسة معمقة وتقدم قروض اقل من متطلبات المؤسسات العمومية (**ammour, 1996.page 16**)

وما يجب الإشارة إليه هو أن هذه الفترة تميزت بتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ظهرت من خلاله عدة مخططات لمحاولة إخراج المؤسسة الاقتصادية من حالة العجز التي كانت ولا زالت تعاني منها ،ومن بينها التطهير المالي الذي كلفت إلى غاية نهاية 2003 حوالي 631 مليار دج تم ضخها من الخزينة العمومية على شكل سندات بما يمثل 20% من مجموع أصول البنك.(**Kessahi, 2004 .page 23**) كما ظهرت عدة مؤسسات تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

من جهة أخرى فان غياب وغموض النصوص المسيرة للعقار والذي يعد عنصر ضروري لمفهوم الضمانات البنكية ،قد زادت من تعقيد مشكل التمويل ،خصوصا فيما يتعلق بالملكيات الأصلية وتنظيم سندات ملكية الأراضي ،لذلك ينبغي إعداد سياسات تمويل لمراعاة عجز الضمان ،ولهذا تمكنت السلطات العمومية بالتعاون مع المؤسسات المالية بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال مرافقة الاستثمار ،من إنشاء

هياكل دعم المستثمرين كشركات أو صناديق رأس مال المخاطرة ،صندوق ضمان قروض المستثمرين للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وتتمثل احد مميزات المحيط البنكي الوطني في غياب ثقافة تمويلية تتكفل بالاستثمارات طويلة الأجل وهذا ما يؤكد على غياب النظام الذي يعالج الهندسة المالية من برامج نشاطات البنوك ،وبصفة عامة ينحصر الجهاز البنكي على عدد من العمليات تتمثل في:

- حركة السحب على المكشوف لتمويل استغلال المؤسسة ؛
- القرض المتوسط المدى الذي يعاد خصمه من البنك المركزي لتمويل الاستثمارات؛
- استعمال القرض الوثائقي كسند مالي رئيسي في العلاقات التجارية والمالية والخارجية؛

أما فيما يخص التمويلات طويلة المدى ،فان البنوك الأجنبية والوطنية برأس مال خاص كافية، لكن الاستفادة منها صعب وذلك راجع للعراقيل التي تمنع من الاستفادة من التمويل والمتمثلة في العراقيل المرتبطة بتكلفة القرض ،العراقيل البيروقراطية، بالإضافة إلى مشاكل السيولة وضعف الأموال التي تمنحها البنوك .

وفيما يلي سنستعرض بالأرقام لحجم الودائع المحصلة في هذه البنوك سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة إلى هيكل القروض المقدمة للقطاعات بالإضافة ،إلى تصنيف هذه القروض حسب الأجل وذلك لمعرفة التطورات الحاصلة سواء بالنسبة لبنوك القطاع العام أو بنوك القطاع الخاص .

1.3.III. تطور حجم الودائع

يضع المصرف في مقدمة أهدافه قبول الودائع التي تعتبر حجم الأساس في موارده وأساس السياسة الائتمانية، ويتلقى الودائع من الجمهور لآجال مختلفة و حسب رغبة المودع لقاء فائدة معينة لكل آجل بموجب وصل وديعة يوثق تفاصيل تلك الودائع مع إمكانية تجديدها أو سحبها و إذا ما رغب المودع بسحب وديعته قبل حلول أجلها فأن المصرف سيلبي طلبه مع عدم منحه الفائدة المحتسبة عليها و للمصرف الاحتفاظ بحق تعديل نسب الفوائد في أي وقت .

ولا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز 15% من إجمالي الودائع خلال المدة (2014-2018)، ويمكن أن ترجع هذه الحالة إلى سببين الأول هيمنة قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية وبالتالي فمجموع الودائع يعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية والسبب الثاني ممثلة في أزمة البنوك الخاصة والتي هزت الثقة في هذا النوع من البنوك مما يؤثر سلبا على حجم الإيداع من طرف الجمهور في البنوك الخاص.

الجدول رقم3: هيكل الودائع الجهاز المصرفي الجزائري (2014-2018)

الوحدة:مليار دينار جزائري

طبيعة الودائع	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	**4 434,8**	**3 891,7**	**3 732,2**	**4 499,0**	**4 880,5**
المصارف العمومية	3 712,1	3 297,7	3 060,5	3 765,5	4 054,7
المصارف الخاصة	722,7	594,0	671,7	733,5	825,8
الودائع لأجل	**4 083,7**	**4 443,4**	**4 409,3**	**4 708,5**	**5 232,6**

المصارف العمومية	3 793,6	4 075,8	4 010,8	4 233,0	4 738,3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	348,8	428,8	412,8	456,9	544,1
المصارف الخاصة	290,1	367,6	398,6	475,5	494,3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	56,0	67,2	66,6	86,5	106,0
الودائع كضمان*	**599,0**	**865,7**	**938,4**	**1 024,7**	**809,6**
المصارف العمومية	494,4	751,3	833,7	782,1	626,7
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1,4	8,8	3,9	2,1	2,9
المصارف الخاصة	104,6	114,4	104,7	242,6	182,9
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	1,9	1,8	6,3	4,6	6,2
مجموع الودائع المجمعة	**9 117,5**	**9 200,8**	**9 079,9**	**10 232,2**	**10 922,7**
حصة المصارف العمومية	% 87 ,74	% 88 ,30	% 87 ,06	% 85 ,81	% 86 ,24
حصة المصارف الخاصة	% 12 ,26	% 11 ,70	% 12 ,94	% 14 ,19	% 13 ,76

المصدر: تقرير البنك المركزي لسنة 2018

من حيث طبيعة الودائع، عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعا بما يقدر 8,5٪ في نهاية سنة 2018 مقابل 20,5٪ في السنة الفارطة، حيث انتقلت هذه الودائع من 4994,0 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 8804,5 مليار دينار في نهاية 2018.

هذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، بالأخص في المصارف العمومية، أين ارتفعت بنسبة 19,1٪. أما خارج قطاع المحروقات، ارتفعت الودائع تحت الطلب لدى المصارف بنسبة 5,1٪ مع نهاية سنة 2018 مقابل 8,6٪ في نهاية 2017.

حسب طبيعة المصارف، سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة زيادة اكبر من الزيادة المسجلة من طرف المصارف العمومية 12,6٪ مقابل 8,5٪. أدّت هذه التطورات إلى رفع نسبة الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة الى إجمالي الودائع تحت الطلب من 16,3٪ في نهاية 2017 إلى 16,9٪ في نهاية 2018، في حين إن النسبة المتعلقة بالمصارف العمومية عرفت تراجعا طفيفا منتقلة من 83,7٪ في نهاية 2017 إلى 83,1٪ في نهاية 2018.

فيما يخص تطور الودائع لأجل، انتقلت هذه الودائع من 7084,5 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 2325,6 مليار دينار في نهاية 2018، ما يمثل زيادة بنسبة 11,1٪. كانت هذه الزيادة أعلى لدى المصارف العمومية 11,9٪ مقابل 5,5٪ في 2017 من تلك المسجلة على مستوى المصارف الخاصة 4,0٪ مقابل 19,3٪ في 2017.

أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة، التي تنضم للودائع لأجل، فقد ارتفعت بنسبة 19,6٪ بالنسبة لكامل النظام البنكي 19,1٪ في المصارف العمومية و22,4٪ في المصارف الخاصة. كذلك حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع المجمعة تحت الطلب ولأجل، انتقلت من 51,1٪ في نهاية 2017 إلى 51,7٪ في نهاية 2018.

III.2.3. هيكل القروض المقدمة من البنوك حسب القطاعات :

إن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية العامة أو الخاصة بعد تعبئة الادخار هي توزيع القروض المختلفة الآجال لمختلف القطاعات الاقتصادية أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة أو العامة ،حيث شهدت القروض تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة لمختلف المؤسسات الاقتصادية ، ولقد عرف حجم التمويل لصالح الاقتصاد بزيادة هامة خلال الفترة (2014-2018) نعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: هيكل القروض للقطاع البنكي (2014-2018)

الوحدة:مليار دينار جزائري

قروض المصارف/القطاعات	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**3 382,9**	**3 688,9**	**3 952,8**	**4 311,8**	**4 944,2**
المصارف العمومية	3 373,4	3 679,5	3 943,3	4 302,3	4 934,7
القروض المباشرة	3 210,3	3 521,9	3 789,5	4 154,0	4 786,0
شراء السندات	163,1	157,6	153,8	148,3	148,7
المصارف الخاصة	9 ,5	9 ,5	9 ,5	9 ,5	9 ,5
لقروض المباشرة	0 ,0	0 ,0	0 ,0	0 ,0	0 ,0
شراء السندات	9 ,5	9 ,5	9 ,5	9 ,5	9 ,5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**3 120,0**	**3 586,6**	**3 955,0**	**4 566,1**	**5 029,9**
المصارف العمومية	2 338,7	2 687,1	2 982,0	3 401,7	3 701,4
القروض المباشرة	2 338,5	2 685,4	2 982,0	3 401,7	3 701,4
شراء السندات	0,2	0,0	1,7	0,0	0,0
المصارف الخاصة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
القروض المباشرة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
شراء السندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض الممنوحة(صافية من القروض المعاد شراؤها):	**6 502,9**	**7 275,6**	**7 907,8**	**8 877,9**	**9 974,0**
حصة المصارف العمومية:	% 86 ,59	% 86 ,78	% 87 ,58	% 87 ,51	% 87 ,84
حصة المصارف الخاصة:	% 12 ,16	% 12 ,49	% 12 ,42	% 13 ,22	% 13 ,41

المصدر: تقرير البنك المركزي لسنة 2018

خصّ نمو القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الممنوحة للقطاع العمومي والتي ارتفعت بـ 14,67٪ وكذا القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي ارتفعت بـ 10,16٪ مقابل بالترتيب 9,08٪ و15,45٪ في 2017. من

حيث مساهمتها في نمو القروض الموجهة للاقتصاد، ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57,69٪ وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص بـ 42,31٪. على عكس سنوات 2015، 2016و2017، يترجم النمو الطفيف للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بتراجع في حصتها في إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 51,4٪ في 2017 إلى 50,43٪ في 2018 للتذكير، بلغت هذه الحصة 52,8٪ في 2013.

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية، مهيمنة بنسبة 86,59٪ في حصة السوق، مقابل 13,41٪ للمصارف الخاصة. تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة 73,59٪ مقابل74,50٪ في 2017.

وخلال السنة 2018، ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 12,10٪ مقابل 11,24٪ في 2017. أما فيما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة، الممنوحة تقريبا بصفة حصريا للقطاع الخاص، فقد قدرت بـ 13,98٪ مقابل 19,47٪ في 2017.

III .3.3 هيكل القروض حسب مدتها ومصدرها:

وسنتعرض إلى تركيبة القروض المقدمة للقطاعات الاقتصادية من حيث مدتها ومصدر هذه القروض سواء كانت بنوك عمومية أو بنوك خاصة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 5: هيكل القروض حسب مدتها ومصدرها

الوحدة:مليار دينار جزائري

القروض حسب الآجال	2014	2015	2016	2017	2018
القروض القصيرة الأجل	1 608,7	1 710,6	1 914,2	2 298,0	2 687,1
المصارف العمومية	1 091,0	1 152,4	1 334,1	1 583,7	1 845,2
المصارف الخاصة	517,7	558,2	580,1	714,3	841,9
القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	4 894,2	5 564,9	5 993,6	6 579,9	7 287,0
المصارف العمومية	4 621,0	5 214,1	5 591,2	6 120,3	6 790,9
المصارف الخاصة	273,1	350,8	402,4	459,6	496,1
مجموع القروض الممنوحة:)صافية من القروض المعاد شارؤها	6 502,9	7 275,6	7 907,8	8 877,9	9 974,0
حصة القروض القصيرة الأجل	% 24 ,70	% 23 ,50	% 24 ,20	% 25 ,90	% 26 ,90
حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل	% 75 ,30	% 76 ,50	% 75 ,80	% 74 ,10	% 73 ,10

المصدر: تقرير البنك المركزي لسنة 2018

يؤكد هيكل قائمة القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2018 المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا القروض الطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية. بلغت الحصة النسبية لهذه القروض 73,1٪ 74,1٪ في نهاية 2017 في إجمالي القروض الموزعة، مقابل 26,9٪ فيما يخص القروض القصيرة الأجل 25,9٪ في نهاية 2017.

وفي نهاية 2018، مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية، 78,63٪ من إجمالي القروض، مقابل 79,44٪ في نهاية 2017 و80,74٪ في 2016. بالنسبة للمصارف الخاصة، هذه الحصة، التي بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 52٪، تراجعت تدريجيا، لتبلغ 37,1٪ في 2018 مقابل 39,15٪ في نهاية 2017 و40,96٪ في نهاية 2016.

الشكل رقم 3: تصنيف القروض خلال تسع أشهر الأولى لسنة 2018

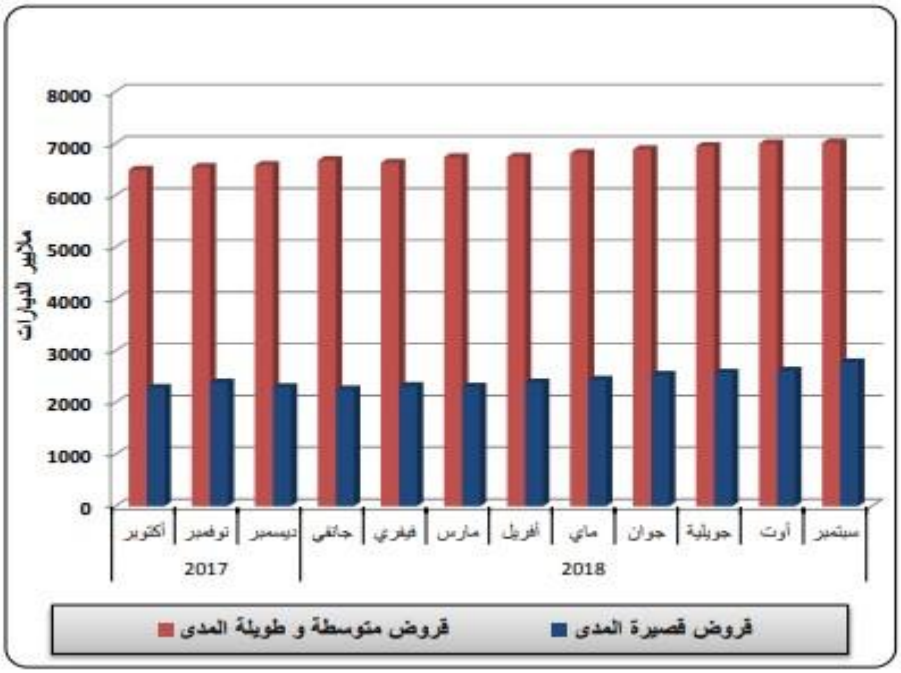

المصدر:النشرة الثلاثية الإحصائية لبنك الجزائر، سبتمبر 2018، ص 12

حيث شهدت القروض قصيرة الأجل ارتفاعا بحوالي 500 مليار دينار جزائري في ظل زيادة التوجه نحو القروض الاستهلاكية والتي زاد الإقبال عليا من قبل الأفراد في ظل سياسة الدولة الهادفة لزيادة استهلاك المنتجات المحلي، لكن ورغم هذا تبقى القروض الاستثمارية (متوسطة وطويل الأجل) مرتفعة بشكل كبير بحيث زادت بحوالي 500 مليار دينار أيضا.

III.4. التطورات التشريعية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من خلال القانون 18/02، القانون 02-20

بالرغم من السبق الجزائري لتطبيق الصيرفة الإسلامية مقارنة بدول المغرب العربي، إلا أن السلطات المالية والنقدية في الجزائر أهملت الإطار القانوني والتشريعي لتطويرها، حيث ظلت البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر خاضعة لنفس الأطر القانونية للنشاطات المالية التقليدية، ولا تستفيد من خدمات البنك المركزي في تعامله التميزي مع البنوك الأخرى خاصة فيما يتعلق بإعادة التمويل وبعد أكثر من 26 سنة من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر جاء إقرار مجلس النقد والقرض على التنظيم المتعلق بشروط ممارسة البنوك والمؤسسات

المالية للعمليات البنكية المتعلقة بالمالية التساهمية الخاصة بالمنتجات المالية الإسلامية، وجاء هذا الإجراء في ظل تزايد المطالبة بتقنين المعاملات البنكية الإسلامية، حيث أن التنظيم 18/02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 ، يحدد القواعد المطبقة على المنتجات التساهمية التي لا تقضي إلى قبض أو دفع فوائد ربوية ، وتتمثل هذه المنتجات في : المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الاستصناع والسلم ، إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار وضوابط فتح الشبابيك في البنوك التقليدية .

وتؤكد هذه الخطوة على جدية السلطات الجزائرية في دمج المؤسسات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري، وفتح المجال أمام الاستفادة من قدرتها على توسيع أدوات التمويل والادخار والاستثمار للمؤسسات والأفراد وهذا من شأنه إزالة أحد أكبر المعيقات لتطور صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، فبالرغم من عدم وجود مواد تنظم المنتجات المالية الأخرى (التأمين التكافلي والصكوك الإسلامية) فانه يوجد على الأقل تنظيم تشريعي ينظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية في شقها المتعلق بالصيرفة ومنتجاتها المختلفة، وبالتالي فإن توفر الإطار القانوني والتشريعي يساعد هذه المؤسسات على أداء أدوارها التنموية والاقتصادية وفق خصوصيتها .

وفي ظل الطلب الواسع على المنتجات المالية الشرعية، وبهدف تشجيع استعمال القنوات و المصرفية، فقد سن بنك الجزائر - بصفته الهيئة التي شرعت النظم القانونية المتعلقة بالصيرفة البنكية والمالية - قواعد خاصة للمنتجات الصيرفة الاسلامية، وذلك في النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي ي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي ألغى النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 ،الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية .**(سليم، 2020)**

حيث صدر القانون 20-02 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، حيث سعى المشرع من خلاله إلى توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية العامة والخاصة وذلك من خلال اثنا وعشرين مادة، حيث تضمنت ما يلي: **(سعيدة، 2021)**

- ✓ تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها؛
- ✓ ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر لممارسة هذا النوع من العمليات؛
- ✓ يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد؛
- ✓ ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي (المرابحة،المشاركة،المضاربة،الاستصناع،الإجارة، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)
- ✓ تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم، مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها؛
- ✓ ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية؛
- ✓ ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية (تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة 15 من التنظيم)؛

- ✓ يعرف شباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصرا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى؛
- ✓ ضرورة استقلال حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛
- ✓ الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.

ومن خلال كل ما استعرضناه حول واقع التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية، وأثر قانون النقد والقرض على البنية الهيكلية للجهاز البنكي الجزائري ،فإننا نستخلص انه رغم الإصلاحات البنكية المجسدة في هذا القانون وتعديلاته ،إلا أن نتائج هذه الإصلاحات التي اتسمت بالطابع التشريعي لم تكن له انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية ولم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك، وتحقيق إشباع رغبات العملاء وهذا راجع لمجموعة من المعوقات التي سنبحث فيها من خلال العنصر القادم.

III. معوقات عدم نجاعة السياسة التمويلية البنكية في الجزائر وإجراءات تفعيلها.

إن الجهاز المصرفي الجزائري اليوم ومع بداية القرن الحادي والعشرين يواجه صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة، كون الصناعة المصرفية والمالية تتسم بالتطور المستمر على صعيد الإطار المؤسسي لجهة خلق مؤسسات مالية جديدة، أو الخدمات المالية التي تتجه نحو الشمولية، أو الاندماج لخلق وحدات مصرفية ضخمة، أو بلورة معايير مصرفية جديدة للعمل المصرفي بشكل مستمر، وكل ذلك في مناخ عالمي تتسارع وتتشابك فيه التطورات و التحولات الاقتصادية والمالية والمصرفية.وعليه فالجهاز المصرفي الجزائري يجب أن يكون على استعداد من أجل استيعاب التحديات الجديدة: تحديات التحرير العالمي للتجارة، والثورة المصرفية والمالية المتجددة، وتغيير المعايير العلمية بشأن الرقابة والملاءة المالية (**السيسي 2003 صفحة 95**) ويستلزم ذلك تطويره وتنميته وتحسين أدائه العام من أجل مساندة عمليات التحويل الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحقق بدون جهاز مصرفي متطور وتنافسي.

1.IV. معوقات ومشاكل عدم نجاعة السياسة التمويلية البنكية:

ترتبط مقدرة البنوك على التمويل والزيادة في حجمه ،من خلال مقدرة هذه الأخيرة على النمو والتطور وإمكانية مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات البنكية، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تعترض التمويل البنكي الجزائري للمؤسسات الاقتصادية .

- ❖ **ضعف تغطية و انتشار وتوزيع شبكة البنوك:**

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في إنتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة وتبلغ حاليا شبكة البنكية 1183 وكالة (منها 1063 للبنوك العمومية و للبنوك الخاصة 120) موزعة على 314 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني، **(benhkalfa, 2004.page 165)**كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة لوكالة مصرفية، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لأكثر من 27000 نسمة وهذا الرقم بعيد عن المعايير العالمية، كما نجد سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات و في الولايات ذات كثافة النشاط الاقتصادي في الولايات الشمالية من الوطن.

❖ **هيكل ملكية البنوك:**

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و بالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من خمسة عشرون سنة (25 سنة) إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي فمن بين أكثر من 15 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عمومية تستحوذ على حصة تفوق 95 % من السوق المصرفي.

❖ **ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات:**

تعاني أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، و استخدام المقاصة اليدوية والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية حيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط وتصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي بحيث قدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـ 80%، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد وفيما بين البنوك

❖ **الضعف في تقييم المخاطر :**

إن الصارف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض إلى مخاطر مرتبطة بكل من العملاء والسيولة ومعدل الفائدة والصرف ،هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها وحسن تسييرها ،وعملية تقدير المصارف الجزائرية لدرجة مخاطرة صعبة ومعقدة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

- معاناة المؤسسات الاقتصادية العمومية من مشاكل تسييرية، وعجز في هيكلها المالي بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسة ؛
- سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية؛
- غياب الاستقرار في محيط المؤسسة الاقتصادية، مما أدى إلى ضعف نشاطها وقدرتها الإنتاجية وعجزها تحقيق فوائض موجبة؛

❖ **وجود عدة مشاكل بيروقراطية وإدارية:**

ترمى من وراء تطبيق الإصلاحات في الجزائر ،إلى اعتماد نظم اقتصادية ومالية ليبرالية عن طريق تغير جذري للمحيط الاقتصادي والمالي، وذلك بتغيير الذهنيات الإدارية في التسيير. إن القضاء على العقليات البيروقراطية هو العمل ليصبح البنك مؤسسة تخضع في تسييرها لقانون رؤوس الأموال السوقية، وكذلك لقانون النقد والقرض والقانون التجاري ،إلا أن الواقع اثبت أن البنوك مازالت ملكا للدولة، تعمل تحت سلطة الوزارة الوصية وموجهة خاصة لتمويل القطاع العمومي حتى المتعسر منه.

❖ **أدوات التمويل ووسائل الدفع التقليدية :**

حيث في معظم البنوك يتم التعامل بأدوات التمويل تقليدية التي لا ترقى إلى تقنيات التمويل الدولية الجديدة، بالإضافة إلى ابتعاد البنوك عن وسائل الدفع الالكترونية رغم البدء في انتشارها مؤخرا ولكن بنسبة ضئيلة.

❖ **هيكل ملكية البنوك:**

يتسم هيكل ملكية الجهاز البنكي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد أثر هذا على استراتيجيات المؤسسات البنكية بشكل كبير وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع

والبنكي، إلا أن القطاع العمومي مازال يملك حصة الأسد في الجهاز البنكي، حيث من بين 25 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة، تملك السلطات العمومية 11 مؤسسة مالية وهي الأكثر حجما. **(تقرير بنك الجزائر السنوي2007، أكتوبر 2008، صفحة101،100)**

❖ **محتوى محافظ البنوك الجزائرية:**

إنّ البنوك الأولية الجزائرية تتميز بسيطرة التزاماتها أمام قطاع عمومي يضمّ مؤسسات لا تستوفي أغلبيتها شروط البنوك وتعاني هياكلها المالية من حالة تدهور مستمر.هذه العوائق ذات العواقب الخطيرة، التي تعاني منها البنوك نتيجة المعاملات السابقة تعود إلى تمويل البنوك لمؤسسات عمومية عاجزة ذات مردود سالب وتسيير ضعيف وسوء تقييم المخاطر المرتبطة بالقروض ونقص المؤونات المخصصة لمواجهة خطر هذه القروض، لذا أصبحت أغلب محافظ البنوك تتشكل من ديون مشكوك فيها ولا يمكن تغطيتها، مما عرض مردودية البنوك وتوازنها المالي إلى الخطر.

IV.2. الاستراتيجيات و الإجراءات الواجبة التطبيق لتطوير وتفعيل الأداء البنكي:

إن المصارف الجزائرية اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تعبئة مواردها المالية والبشرية لمواجهة متطلبات الاقتصاد ككل، وإلى القيام بإصلاحات عميقة وفعالة على مستوى العمل المصرفي وبتهيئة المناخ الملائم والشروط اللازمة لتحسين الأداء المصرفي، كما أنه في ظل المتغيرات العالمية والتي مست البيئة المالية والمصرفية ازداد الإدراك بأن المعرفة والمهارات البشرية ورأس المال الفكري تعد مكونات حيوية لاقتصاد المستقبل ومفاتيح النمو الناجح للمؤسسات، لذا فإن إدارة المعرفة في البنوك الجزائرية هي الركيزة الأساسية للمؤسسات الاقتصادية فهي تساهم في تطويرها وديمومتها لما تشكله من أهمية في امتلاك وتحسين الميزة التنافسية وتحقيق الربحية على المدى الطويل .

ونتيجة للتغيرات التي طرأت على الجهاز المصرفي الجزائري فهو مطالب أن يتكيف ويتلاءم مع الظروف الجديدة. ومن أجل تمكين الجهاز المصرفي من مواكبة متطلبات العولمة والإصلاحات يتعين عليه إدخال مجموعة من التغيرات في مجال التنظيم والتسيير من أجل الوصول إلى تغيير معياري للاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي.وذلك على المستويات التالية:

❖ **على مستوى نوعية الخدمات المصرفية المقدمة**

تتعرض المصارف الجزائرية إلى منافسة شديدة من المصارف الأجنبية من جهة، والمؤسسات المالية من جهة أخرى، وهذه المنافسة لا يمكن مجابهتها إلا بخلق ميزة تنافسية عن طريق إتباع سياسة إنتاج "خدمات ومنتجات جديدة" وإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي عملت على تحرير كافة الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية يفرض عليها اتخاذ خطوات جادة لتحرير وإصلاح هذا القطاع فهي مطالبة بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية استجابة للاحتياجات المتزايدة للعملاء ومن أمثلة هذه الخدمات ما يلي:

- الإقراض بكافة أشكاله وأنواعه **(حنفي و السلام، 1991،صفحة 350)**
- تشجيع قروض الاستهلاك .
- الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- ابتكار الصيغ التمويلية الحديثة لأغراض المشروعات الاستثمارية خاصة تلك التي ترتبط بالتنمية.

إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة. (**بدوي، 1999 ،صفحة 89**)

- إصدار الأوراق المالية والترويج لها.

❖ **على المستوى التنظيمي:**

عن طريق إصلاح الجهاز القانوني والتنظيمي قصد تكييفه مع واقع اقتصاد السوق وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ الحرص على التقليص من آثار عدم استقرار رؤوس الأموال في إطار إدماج النظام الوطني مع النظام الدولي.
- ✓ وضع آليات لتقدير الخطر كفيلة بتوجيه المصارف الخاصة في مجال تخصيص القروض.
- ✓ ضمان الإنصاف في معاملة المصارف العمومية والمصارف الخاصة لاسيما فيما يخص الرقابة والإشراف.
- ✓ تشجيع ظهور مصارف ومؤسسات متخصصة قصد توفير شروط المنافسة.
- ✓ تكييف التمويل مع الحاجات مع الأخذ بعين الاعتبار وعاء حاجات التمويل فكل وعاء سلع، أدوات، بناءات، صادرات ...) يحدد نسبة الخطر ومدة النجاعة).

❖ **على المستوى العملي:**

وذلك عن طريق إجراءات تهدف إلى إرجاع المصارف إلى وظيفتها الأصلية والعمل على أن تصبح مؤسسات قادرة على التنافس يتمثل هدفها الرئيسي في:

- ✓ إقامة جهاز إعلامي دقيق وحديث.
- ✓ إقامة جهاز للتسيير المحاسبي قادرة على ضمان مصداقية النتائج المصرفية.
- ✓ تحسين تحصيل الديون من المؤسسات العمومية.
- ✓ ضمان تسيير أحسن للتدفق المالي.
- ✓ العمل على أن تسترجع المصارف القرار الخاص بالقرض عن طريق اعتماد نظام قرض غير مسير إداريا.
- ✓ استكمال معالجة الاحتياطات.

❖ **فيما يتعلق بتسيير المعلومات:**

- ✓ ضرورة توفر القطاع المصرفي على جهاز معلوماتي ناجع.
- ✓ التأكيد على أهمية تنظيم مثل هذا الجهاز، خدمة لجميع المتعاملين الاقتصاديين والماليين.
- ✓ ضرورة وضع التنظيم الحالي على أسس أكثر عقلانية واستشارة أكبر عدد ممكن من الإطارات المعنيين.
- ✓ ترقية وتحسين الوسائل الكفيلة بتوفير معلومات موحدة ودقيقة ومنتظمة وتتلاءم مع كل مستوى من مستويات تسيير المصارف.
- ✓ إعداد مجموعة من المناهج والأساليب واضحة المعالم على أساس مهام المؤسسات المصرفية وتنظيمها.
- ✓ احترام المقاييس التي يقوم عليها رأس مال المعلومات (الأجل، الفترة، الدقة).

- ✓ تحسين إطارات القطاع بكيفية تنظيم جهاز اتخاذ القرارات.

❖ **فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية:**

- ✓ تحفيز المؤسسات والأفراد عن طريق تكييف الوظائف المصرفية وتعديلها.
- ✓ العناية بتأهيل المستخدمين الحاليين وبتوظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام.
- ✓ البحث عن إدارات فاعلة وكفوءة قادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة البنكية المستمرة والمتواصلة.

(cousserrgues, 1992.page 219)

- ✓ وضع جهاز قصد تعديل القطاع العمومي المصرفي وتنظيمه بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ تكوين الموظفين و تحفيزهم بهدف تحسين السلوك.

❖ **فيما يتعلق بتفعيل دور نظام الدفع:**

تسعى عصرنة نظام الدفع الإلكتروني إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ تقليص آجال دفع العمليات.
- ✓ تحسين سيولة حركة وسائل الدفع.
- ✓ دعم دور القطاع المالي في الاقتصاد وفي استقراره.

V- الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أن الجزائر شرعت في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات، ومست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وإن اختلفت درجة الإصلاح من قطاع لآخر وكغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي والمصرفي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض سنة 1990م، والذي جاء بالشيء الجديد لتمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عملية خلق ميكانزمات جديدة لتمويلها، ففي القطاع المصرفي ترك المجال للمؤسسات الخاصة سواء الأجنبية أو الوطنية بممارسة المهام البنكية من خلال منحها الاعتماد، أما العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والبنوك العمومية فتم إعادة توجيهها لتستجيب لمقتضيات اقتصادية السوق فأصبحت السياسة التمويلية مبنية على قرارات ذاتية للبنوك من خلال دراسة الكفاءة الاقتصادية لعملية منح القروض.

ولقد حاولنا من خلال هذه المداخلة الوقوف على واقع و آفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائر ومن خلال التحليل تبين غياب إستراتيجية واضحة و فعالة تمكن الجهاز المصرفي من مواجهة العولمة، فالعمل المصرفي الحالي في الجزائري لم يستطع مواكبة احتياجات تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والقيام بالخدمات المصرفية الأساسية مما ألقى بضلال سلبية وحتى معرقلة أحيانا للعملية التنموية.

V- 1- نتائج الدراسة: ومن خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي:

❖ لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي و سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك.

❖ نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية المردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الإئتمان وبفعل التسيير الإداري للبنوك تفاقمت

الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة حيث وصلت إلى أكثر من 50% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية.

- ضعف وسوء وانخفاض عدد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك العمومية الجزائرية.
- سيطرة نمط الصيرفة التقليدية على عمل البنوك الجزائرية .
- بالإضافة إلى ضعف وقلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية ضعف الرقابة على نشاط البنوك بالرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال مما أدى إلى انتشار الفضائح المصرفية في الآونة الأخيرة.
- ضعف القاعدة الرأسمالية في الجهاز البنكي الجزائري بشكل عام.

V- **2- التوصيات والاقتراحات:** ومن خلال النتائج السابقة الذكر حاولنا وضع إطار تأسيسي لنظام بنكي عصري وفعال من أجل التكيف والتلاؤم مع الظروف الاقتصادية الراهنة على كل المستويات .وفي الأخير يمكن أن نخرج بمجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لإرجاع الدور التمويلي والتنموي الحقيقي للجهاز البنكي الجزائري، لبعث التنمية ورفع عراقيلها والتي نراها جديرة بأن تستجيب لموضوع بحثنا و هي:

- الإسراع في إعادة هيكلة الجهاز البنكي وتقديم خدمات بنكية جديدة والتوسع فيها،والاستمرار في عملية الإصلاح وتشديد الرقابة للسير الحسن للعمل البنكي.
- تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية بذلا من إتباع سياسات وصاية على مصارفنا تقلل من تحديثه وتضعف من كفاءته .
- تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف و تطوير النظم الإشرافية من جانب السلطات الإشرافية و دعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة.
- عصرنه منظومة الإعلام والدفع لتحسين الخدمات المصرفية وأن تكون في شفافية وسرعة حتى يتسنى لنا معرفة آخر المعطيات والإحصاءات الاقتصادية.
- تعزيز سوق القروض المصرفية وتقليص كلفة الوساطة المصرفية.
- ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك و العمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وذلك بربطها بمستوى التكاليف المعيشية.
- تأهيل المستخدمين الحاليين في المصارف و توظيف مستخدمين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية والاتصال والإعلام، والحرص على إعداد برامج تكوين و تنظيم دورات تدريبية و تحسين المستوى لفائدة عمال المصارف لتمكينهم من التقنيات المصرفية و المالية العصرية عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية إلى الجزائر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.
- تفعيل الشراكة مع البنوك الأجنبية خاصة في الجانب التقني من أجل تأهيل البنوك العمومية
- المزيد من تنشيط سوق المال من خلال المصارف وتنويع العمل المالي و المساهمة في تطوير الأسواق الثانوية و ربطها بالأسواق العالمية
- تنويع الخدمات والمنتجات المالية للزبائن والتي تلبي احتياجاتهم، فالإصلاح يمر بالضرورة بإعادة هيكلة الشبكة البنكية الحالية من حيث الجانب التنظيمي والعملي من جهة، وتطوير وسائل الاتصال من جهة أخرى.
- إطلاق مشاريع جديدة ما بين البنوك تتعلق بنقل المعطيات، تنويع سلة المنتجات ومعيارية أدوات التسيير، تحديث نظام المعلومات والدفع، تحديث أدوات العمل، تطوير الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية، وربط شبكات اتصال بين وكالات البنوك المختلفة و للبنك الواحد.

- ❖ تشجيع الاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وتطوير المهارات المصرفية للموارد البشرية المحلية .
- ❖ تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة لتتناسق مع النظم والمعايير العالمية، وهذا من خلال تقوية وتدعيم التشريعات والقواعد المنظمة للعمل المصرفي.
- ❖ تفعيل آليات التمويل إسلامي في الاقتصاد الجزائري، وذلك بحكم النجاح الذي حققه هذا التمويل في بعض الدول العربية والإسلامية خاصة ماليزيا والتي استخدمت الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار في تمويل مشاريع التنمية.

IV. قائمة المراجع:

1. طاهر لطرش. (2004). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. صلاح الدين حسن السيسي(2003)،القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.
3. عبد الغفار حنفي وأبو قحف عبد السلام، (1991)الإدارة الحديثة في لبنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت،.
4. عبد الحافظ السيد بدوي،(1999) إدارة الأسواق والمؤسسات المالية – نظرة معاصرة – دار الفكر العربي، .
5. تلخوخ سعيدة. (6, 2021). تفعيل الصريفة الاسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك الربكة اجلزائر . مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، صفحة 62.
6. بلقاسمي سليم. (06, 2020). عمليات الصيرفة الإسالمية في الجزائر على ضوء نظام بنك. مجلة نور للدراسات الاقتصادي
7. بريش عبد القادر. (2006). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية. تأليف رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
8. جيلالي .(2000/2001) .,اثر إصلاح الجهاز البنكي على تمويل الاستثمارات .مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .(p. 141)الجزائر :جامعة الجزائر.
9. نسيلي جهيدة. (2004-2005). اثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. تأليف مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر.
10. بلمقدم مصطفى، و شعور راضية. (14-2004/12/15). تقييم المنظومة البنكية الجزائرية. ،الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،الواقع والآفاق. الجزائر: جامعة شلف.
11. خالد منه. (14-2004/12/15). العلاقة بين المؤسسة والبنك محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية ، مداخلة في . الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ،الواقع والآفاق. الجزائر: جامعة شلف.
12. سحنون بوعشة مبارك. (21-2006/11/22). تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر. الملتقى الدولي المعنون ب :سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية . الجزائر: جامعة بسكرة.
13. مليكة زغيب، حياة نجار، (14. 15 /12/ 2004)النظام البنكي الجزائري : تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات،كلية العلوم الاقتصادي بجامعة شلف، الجزائر .

14. المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي. (نوفمبر 2000). إشكالية إصلاح المنظومة البنكية، عناصر من اجل فتح نقاش اجتماعي. الجزائر.
15. قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 16. الجزائر.
16. تقرير بنك الجزائر السنوي2007. (أكتوبر 2008). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
17. Abdelkrim., n. (2003). le système bancaire algérien de la colonisation a l'économie de marche. paris: édition INAS.
18. M.E.Benissad. (1975). Essai d'analyse monétaire avec référence a l'algerie. alger:
19. OPU. Sylvie cousserrgues, Gestion de la banque, édition Dunod, Paris, 1992,
20. ammour, B. (1996). le système bancaire algérien. Alger: édition dehleb.
21. benhkalfa, A. (2004). facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire, ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou. alge: édition alpha.
22. Kessahi, B. (2004 , décembre). banque et entreprise publisues financièrement déstructures. srategica n"03 .